وهما نفي الالهية عن كل شي واثباتها لله تعالى كما تقدم واذا كانت الا مستوقة لمحض الاستثناء لا يتم هذا المطلوب سواء نصبنا او ابدلنا وعلى انه لا ينصب ولا يبدل الا اذا كان الكلام الذي قبل الا تاما بتقدير خبر محذوف وحينئذ ليس الحكم بالنفي على ما بعد الا في الكلام الموجب والاثبات عليه في غير الموجب مجمعا عليه اذ لا يقول بذلك الا من مذهبه ان الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات ومن ليس مذهبه كذلك يقول ان ما بعد الا مسكوت عنه فكيف يكون قول لا اله الا الله توحيدا قلت وفيه نظر لانه يكون توحيدا بحسب دلالة العرف وبانه لا نزاع في ثبوت الالهية مولانا جل وعز لجميع العقلاء وانما كفر بزيادة اله آخر فنفي ما عداه تعالى من الالهة على هذا هو المحتاج اليه وبه يحصل التوحيد فتامله ثم قال ناظر الجيش بناء على ما ظهر له من البحث الذي اعترضناه فتعين ان تكون الا في هذا التركيب مسوقة لقصد اثبات ما نفي قبلها ووجب ان يكون ما بعدها هو الخبر وهذا هو الذي تركن اليه النفوس وقد تقدم تقرير صحة كون الاسم المعظم في هذا التركيب هو الخبر قلت كلامه هذا يقتضي ان الخلاف في كون الاستثناء من النفي اثباتا ام لا انما يدخل الاستثناء المفرغ فيه وظاهر كلام الامام الرازي وكثير من الاصوليين دخول ذلك الخلاف فيه ولهذا اوردوا على القائل بان الاستثناء من النفي ليس باثبات انه يلزم على ذلك ان لا يحصل التوحيد بكلمة الشهادة واجيب بما ذكرناه من النظر قبل في بحث ناظر الجيش هذا فيما يتعلق بفصل اعراب تركيب هذه الكلمة المشرفة على اختصار وبالله التوفيق واما معنى هذه الكلمة فلا شك انها محتوية على نفي واثبات فالمنفي كل فرد من افراد حقيقة الاله غير مولانا عز وجل والمثبت من تلك الحقيقة فرد واحد وهو مولانا عز وجل واتي بالا لقصر الاله عليه تعالى بمعنى انه لا يمكن ان توجد تلك الحقيقة لغيره عقلا ولا شرعا وحقيقة الاله هو الواجب الوجود المستحق للعبادة ولا شك ان هذا المعنى كلي اي يقبل بحسب مجرد ادراك معناه ان يصدق على كثيرين لكن البرهان القطعي دل على استحالة التعدد فيه وان معناه خاص لمولانا عز وجل فقط والاسم المعظم المذكور بعد حرف الاستثناء ليس هو بمعنى الاله فيكون كليا بل هو جزئي علم دال على ذات مولانا عز وجل لا يقبل معناه التعدد ذهنا ولا خارجا

ولو كان معنى الله

مطلب معنى لا اله الا الله

[illegible marginal notes]

ولو كان معنى الله بمعنى الاله لزم استثناء الشيء من نفسه ولزم ان لا يحصل توحيد من هذه الكلمة المشرفة وكذا لو كان معنى الاله جزئيا مثل الاسم المعظم لزم ايضا استثناء الشيء من نفسه والتناقض في الكلام باثبات الشيء ونفيه والحاصل ان المعاني المقدرة عقلا في هذه الكلمة باعتبار معنى المستثنى اربعة ثلاثة منها باطلة والرابع ينقسم قسمين احد قسميه باطل والاخر هو الذي يصح من الاقسام كلها فالثلاثة الباطلة ان يكون جزئيين او كليين او الاول جزئيا والثاني كليا والرابع عكس الثالث وهو ان يكون الاول كليا والثاني جزئيا فان كان المراد بالكلي الذي هو الاله مطلق المعبود لم يصح لما يلزم عليه من الكذب بكثرة المعبودات الباطلة وان كان المراد بالاله المعبود بحق صح فاذا لا يصح من هذه الاقسام كلها الا ان يكون الاله كليا بمعنى المعبود بحق والاسم المعظم علم للفرد الموجود منه فالمعنى على هذا لا يستحق العبودية له موجود او في الوجود الا الفرد الذي هو خالق العالم جل وعلا وان شئت قلت في معنى الاله هو المستغني عن كل ما سواه والمفتقر اليه كل ما عداه وهو اظهر من المعنى الاول واقرب منه وهو لازم له لانه لا يستحق ان يعبد اي يذل له كل شيء الا من كان مستغنيا عن كل ما سواه ومفتقرا اليه كل ما عداه فظهر ان العبادة الثانية احسن من الاولى وبها يتجلى اندراج جميع عقائد الايمان تحت هذه الكلمة ويتسع بها صدر المؤمن لفيضان انوار المعارف ويكون على ساحل النجاة والامن من كل خبط وقع في معنى هذه الكلمة المشرفة ويدخل الضعيف والقوي في روضة هذه الكلمة الشريفة يمرح في ازهارها ويتنزه في سلسبيل انهارها ويجتني من ثمار معارفها ويسمع من تغريد اطيارها ما يناسب ما كتب له ولهذا اخترنا في اصل العقيدة التفسير بها لهذه الكلمة المشرفة وقال المقترح في الاسرار العقلية في معنى هذه الكلمة المشرفة ما نصه ولفظة الاستثناء في الحقيقة لا يجري على ظاهر ما يفهمه كل قاصر من انه نفي واثبات اذ يلزم من هذا كفر وايمان وقد قال الفقهاء ان المقر بعشرة الا ثلاثة مقر بسبعة لا بعشرة ونفي منها ثلاثة اذ يلزم ان لا يقبل منه ذلك نعم للسبعة عبارتان سبعة وعشرة الا ثلاثة لكن صيغة النفي

Copyright King Saud University